A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

CDIP/30/6
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 20 فبراير 2023

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الثلاثون
جنيف، من 24 إلى 28 أبريل 2023

تقرير إنجاز المشروع المعني بتعزيز دور النساء في الابتكار وريادة الأعمال، وتشجيع النساء في البلدان النامية على استخدام نظام الملكية الفكرية

من إعداد الأمانة

1. يحتوي مرفق هذه الوثيقة على تقرير إنجاز مشروع أجندة التنمية المعني بتعزيز دور النساء في الابتكار وريادة الأعمال، وتشجيع النساء في البلدان النامية على استخدام نظام الملكية الفكرية. ويشمل التقرير فترة تنفيذ المشروع بأكملها، من يناير 2019 إلى ديسمبر 2022.

2. إن لجنة التنمية مدعوة إلى الإحاطة علما بالمعلومات الواردة في مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

ملخص المشروع	
رمز المشروع	DA_1_10_12_19_31_01
العنوان	تعزيز دور النساء في الابتكار وريادة الأعمال، وتشجيع النساء في البلدان النامية على استخدام نظام الملكية الفكرية
توصية أجندة التنمية	التوصيات 1 و10 و12 و19 و31.
ميزانية المشروع	إجمالي ميزانية المشروع: 415 ألف فرنك سويسري مخصصة لموارد خلاف الموظفين.
مدة المشروع	48 شهرا
قطاعات/ مجالات الويبو الرئيسية المشاركة في تنفيذ المشروع	القطاع المُنفِّذ: منظومات الملكية الفكرية والابتكار
وصف موجز للمشروع	كان المشروع يهدف إلى زيادة مشاركة النساء المخترعات والمبتكرات في نظام الابتكار الوطني عن طريق مساعدتهن على الانتفاع بنظام الملكية الفكرية على نحو أفضل. ولبلوغ هذه الغاية، سعى المشروع إلى مساعدة النساء المخترعات والمبتكرات ودعمهن لتوسيع نطاق وعيهن ومعرفتهن وانتفاعهن بنظام الملكية الفكرية من خلال برامج دعم أفضل، وتيسير حصولهن على التوجيه وفرص التعارف التواصل. وكان المشروع يتمحور حول تكوين القدرات الوطنية أو تعزيزها لتقديم الدعم الخاص بالملكية الفكرية إلى النساء المخترعات. وكان للمشروع مجموعتان كبيرتان من الأنشطة، على النحو الآتي: "1" كانت المجموعة الأولى أنشطة عامة ذات طابع تأسيسي ولا تركز على أي بلد بعينه. وتضمنت هذه المجموعة استعراضا للمؤلفات المنشورة عن التحديات التي تواجهها النساء المخترعات عند استخدامهن نظام الملكية الفكرية، ودليلا بشأن الشركات الناشئة وقضايا الملكية الفكرية التي تهمها، وقصص نساء مخترعات من جميع أنحاء العالم، ومجموعة من الممارسات والنماذج الجيدة لدعم النساء المخترعات. "2" أما المجموعة الثانية فكانت تُركِّز على الصعيد الوطني. وانصب التركيز في هذه المجموعة من الأنشطة على البلدان الرائدة الأربعة، وهي المكسيك وعمان وباكستان وأوغندا. وفي كل بلد من هذه البلدان الرائدة، أُجري تقييم وطني لتحديد وضع المخترعات، ومدى استخدامهن لنظام الملكية الفكرية، والتحديات التي يواجهنها، وأنظمة الدعم المحتملة، وما إلى ذلك. وفي ضوء المعلومات التي جُمعت، قُدِّمت توصيات بشأن طبيعة الدعم الخاص بالملكية الفكرية الذي ينبغي تقديمه، وكيفية تنظيم ذلك الدعم وتقديمه.
المسؤول عن المشروع	السيدة تمارا نانایاکارا، مستشارة، شعبة الملكية الفكرية لقطاع الأعمال، قطاع الملكية الفكرية ومنظومات الابتكار
الصلة بالنتائج المرتقبة في	البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018 و21/2020

البرنامج والميزانية	النتيجة المرتقبة: هـ2.3. كفاءات معزَّزة للموارد البشرية القادرة على تلبية تشكيلة واسعة من المتطلبات لتسخير الملكية الفكرية بفعالية لأغراض التنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا والبلدان ذات الاقتصادات المتحولة. النتيجة المرتقبة: هـ2.4. نفاذ محسّن إلى المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية واستخدامها من قبل مؤسسات الملكية الفكرية والجمهور لتشجيع الابتكار والإبداع. النتيجة المرتقبة: هـ6.3. قدرات معزّزة للشركات الصغيرة والمتوسطة والجامعات ومؤسسات البحث من أجل النجاح في تسخير الملكية الفكرية لأغراض دعم الابتكار. البرنامج والميزانية للثنائية 23/2022 النتيجة المرتقبة: 4.4. عدد أكبر من المبتكرين والمبدعين والشركات الصغيرة والمتوسطة والجامعات ومؤسسات البحث والمجتمعات المحلية ممن يستفيدون من الملكية الفكرية بنجاح.
نظرة عامة على تنفيذ المشروع	عقب اعتماد المشروع في مايو 2018، بدأ العمل باتخاذ الخطوات اللازمة لتحديد الخبراء المناسبين لتنفيذ مخرجات المشروع وأنشطته. 1. أنشطة المجموعة الأولى (التي لا تُركِّز على أي بلد بعينه). • تم اختيار الخبراء خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2019، وأُبرمت عقود من أجل التحضير لاستعراض المؤلفات المنشورة، وإعداد الدليل، وجمع الممارسات الجيدة، وقصص النساء المخترعات والمبتكرات التي تعرض تجاربهن في حماية اختراعاتهن وابتكاراتهن وطرحها في الأسواق. • وبحلول نهاية يونيو 2019، اكتمل "استعراض المؤلفات المتعلقة بالتحديات التي تواجه المخترعات والمبتكرات عند استخدامهن نظام الملكية الفكرية". وبحلول ديسمبر 2020، اكتمل وضع "النُّهُج السياساتية لسد الفجوة بين الجنسين في مجال الملكية الفكرية - ممارسات لدعم نفاذ المبدعات والمبتكرات ورائدات الأعمال إلى نظام الملكية الفكرية". 2. أنشطة المجموعة الثانية (التي تُركِّز على البلدان المستفيدة). • بناءً على معايير الاختيار الواردة في وثيقة المشروع (CDIP/22/14 Rev.)، وقع الاختيار على ثلاثة بلدان رائدة (إضافةً إلى المكسيك)، وهي عمان وباكستان وأوغندا. • وبحلول يونيو 2019، حُدِّد خبراء وطنيون لإجراء تقييم لوضع النساء المخترعات في كل بلد من البلدان الرائدة، وللوقوف على التحديات التي يواجهنها، ولتحديد المبادرات التي تدعمهن، وإمكانيات التوجيه، والدعم القانوني والمالي، ومركز أو مُنسِّق يمكنه تنسيق الدعم القائم على الملكية الفكرية المُقدَّم إلى المخترعات، واكتملت التقارير بحلول ديسمبر 2020. وعقب الانتهاء من هذه التقارير، نُظِّمت اجتماعات لصالح كل بلد من أجل عرض نتائج التقارير ومناقشة سبل المضي قدما مع الأطراف المعنية. ونظرًا إلى الوضع المتعلق بالجائحة الصحية العالمية، عُقدت هذه الاجتماعات عبر الإنترنت. وركَّز النصف الأول من الاجتماع الإلكتروني على عرض نتائج التحديات التي تواجهها المخترعات ثم مناقشة فريق من المخترعات لهذه النتائج مناقشة أعمق. وركز النصف الثاني على التوصيات المقدمة، ومناقشة للشبكات الممكنة لمقدمي الدعم المحتملين، واختُتم الاجتماع بمناقشة كيفية إنشاء نظام للدعم في البلد. وكانت هناك حاجة واضحة خلال هذه الفعاليات إلى زيادة الوعي بنظام البراءات بوجه عام

	واستخدام قواعد البيانات وصياغة مطالبات البراءات بوجه خاص. ولذلك نُظِّم برنامج تدريبي عبر الإنترنت يركز على هذه المجالات ويستقطب أكثر من 700 مشارك. وبحلول فبراير 2021، حُدِّدت في البلدان الرائدة مؤسسات/ مراكز/ جهات تنسيق لدعم النساء المخترعات/ المبتكرات. واختارت جميع البلدان، باستثناء عُمان، استضافة هذه الخدمة في مكتب الملكية الفكرية، واختارت عُمان استضافتها في جامعة السلطان قابوس. ومن الجدير بالذكر أن رؤية المشروع الأصلية كانت تتمثل في أن تكون جهات التنسيق هذه منظمات أو مؤسسات تُركِّز على المخترعات ورائدات الأعمال وأن يجري إمداد هذه الجهات بالمعارف والمهارات المتعلقة بالملكية الفكرية. وأدى قرار استضافة هذه الخدمة في مكتب الملكية الفكرية إلى تقليل الحاجة إلى تقديم هذه المهارات. وفي سياق إعداد تقارير البلدان، وُضِعت قائمة بالأطراف المعنية والمؤسسات والمنظمات ذات الصلة والأفراد النشطين في هذا المجال. وفي يونيو 2021، اكتمل وضع دليل بشأن قضايا الملكية الفكرية المتعلقة بطرح منتجات محمية بالبراءات في السوق. ونُشر دليل عن الملكية الفكرية للشركات الناشئة بعنوان "تحويل الأفكار إلى مشاريع تجارية"، وتُرجم هذا الدليل إلى جميع لغات الأمم المتحدة إضافة إلى اللغة اليابانية. والدليل متاح في العنوان الآتي: https://www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4545&plang=EN إضافة إلى ذلك، اكتمل وضع مخطط معلومات، وجاء على غرار الدليل في نسق جذاب وسهل الاستخدام، ويمكن الاطلاع عليه في العنوان الآتي: https://www.wipo.int/sme/en/enterprising-ideas/. واستكمالا لتحديد جهات التوجيه المحلية ودعم الفرص المحتملة للتوجيه في البلدان الرائدة، نُفِّذ برنامج توجيهي تجريبي دولي في الفترة من نوفمبر 2021 إلى فبراير 2022. وضم البرنامج 30 مُوجِّها و30 متلقيةً للتوجيه من أربعة قطاعات: الصحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والزراعة، والهندسة الميكانيكية. وخُصص مُوجِّه لكل مُشارِكة، حسب المعلومات الواردة في الاستبيانات التي قدمها الموجهون والمُشارِكات في بداية المشروع. وأُعطي كل من المُوجِّه والمُشارِكة إطارا يشمل ما يلي: (أ) واجب منزلي يتعين على المُشارِكة القيام به للتحضير للاجتماع، (ب) وإرشادات للمُوجِّه بشأن إدارة هذه الاجتماعات. ومُنِح المُوجِّهون والمُشارِكات مدة أربعة أشهر لإجراء أربع جلسات ثنائية تدوم كل منها ساعة واحدة. وبحلول يونيو 2022، اكتمل جمع قصص المخترعات. وستُعرض مجموعة القصص تدريجيا على الموقع الإلكتروني الذي خصصته الويبو لعرض العمل المنجز في إطار هذا المشروع. وقد أُنشئ الموقع الإلكتروني ونُشر في نوفمبر 2022. ويمكن الاطلاع عليه في العنوان الآتي: https://www.wipo.int/women-inventors/en/index.html
نتائج المشروع الرئيسية وأثره	كان الهدف العام للمشروع هو زيادة مشاركة النساء المخترعات والمبتكرات في نظام الملكية الفكرية. وسعى المشروع إلى تحقيق ذلك من خلال ما يلي: أ) فهم المشكلات التي تواجه المخترعات والمبتكرات عند استخدامهن لنظام الملكية الفكرية؛ ب) تحديد آليات لتقديم دعم أكثر استهدافا للنساء المخترعات والمبتكرات لتمكينهن من استخدام نظام الملكية الفكرية بفعالية أكبر؛ ج) إيجاد جهات تنسيق في البلدان يمكنها أن تقدم إلى النساء المخترعات والمبتكرات خدمات الدعم المتعلقة بالملكية الفكرية أو أن تمكنهن من الحصول عليها؛ د) إنشاء شبكة من النساء المخترعات ورائدات الأعمال أو توسيع نطاق تلك الشبكة، وتنظيم فعاليات تسمح للمخترعات والمبتكرات بالتعارف والتواصل؛ هـ) إتاحة فرص الحصول على توجيه أو توسيع نطاق تلك الفرص؛

و) إتاحة إمكانية الحصول على دعم قانوني أو توسيع نطاق ذلك. ويرد فيما يلي وصف لإنجازات المشروع ونتائجه على نحو مُنظَّم حسب توقعات المشروع المذكورة أعلاه. أ) فهم المشكلات التي تواجه المخترعات والمبتكرات عند استخدامهن لنظام الملكية الفكرية. كان من أهم إنجازات هذا المشروع أنه أحدث نقاشا رفيع المستوى بشأن غياب النساء المخترعات في نظام الملكية الفكرية وما أسفر عنه ذلك من فجوة هائلة في القدرات الابتكارية للبلدان. وأدى ذلك النقاش إلى زيادة وعي الجميع ابتداء من واضعي السياسات على أعلى مستوى وصولا إلى العاملين في المستوى التنفيذي، فأبرز أن هذه مشكلة حقيقية يلزم معالجتها. ويمكن ملاحظة أن حجم الأنشطة التي تركز على المخترعات والمبتكرات ونطاقها قد شهدا زيادة كبيرة في الويبو في أثناء تنفيذ هذا المشروع. ويمكن القول أن جميع نواتج المشروع قد ساهمت في هذه الظاهرة، ولكن هناك نواتج ساهمت في ذلك إسهاما متميزا، وهي: • "استعراض المؤلفات المتعلقة بالتحديات التي تواجه المخترعات والمبتكرات عند استخدامهن نظام الملكية الفكرية" – استعراض للمقالات الأكاديمية التي تتناول هذا الموضوع التي أرست الأساس المرجعي لبحث هذه القضية؛ • "النُّهُج السياساتية لسد الفجوة بين الجنسين في مجال الملكية الفكرية – ممارسات لدعم نفاذ المبدعات والمبتكرات ورائدات الأعمال إلى نظام الملكية الفكرية" – استعراض المشاريع والسياسات والمبادرات الحالية التي تدعم المخترعات والمبتكرات في جميع أنحاء العالم؛ • قصص مخترعات ومبتكرات تعرض تجاربهن في حماية نتائج اختراعاتهن وابتكاراتهن وطرحها في السوق؛ • وتقارير التقييم الوطنية الأربعة عن وضع النساء المخترعات في عُمان وأوغندا وباكستان والمكسيك، إضافة إلى الاجتماعات التي عُقدت مع كل بلد لعرض التقرير ومناقشته مع الأطراف المعنية. ب) تحديد آليات لتقديم دعم أكثر استهدافا للنساء المخترعات والمبتكرات لتمكينهن من استخدام نظام الملكية الفكرية بفعالية أكبر. ساعدت الأنشطة المذكورة أعلاه على تحديد الدعم المطلوب للنساء المخترعات والمبتكرات لتمكينهن من النفاذ إلى نظام الملكية الفكرية واستخدام أدوات النظام في طرح منتجاتهن المبتكرة في السوق. وكانت بعض المشكلات تتعلق بالوعي بنظام الملكية الفكرية، ولا سيما نظام البراءات، وبالموارد المتاحة، والافتقار إلى الدعم، والتكلفة، والتعقيد المتصور للنظام. وأُعِدَّ دليل سهل الفهم بشأن قضايا الملكية الفكرية التي يجب وضعها في الاعتبار طوال رحلة الشركة الناشئة. ويضرب هذا الدليل أمثلة على المخترعات اللواتي نجحن في طرح اختراعهن في الأسواق: https://www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4545&plang=EN. واستُكمل ذلك بمخطط معلومات تفاعلي، وهو متاح في العنوان الآتي: https://www.wipo.int/sme/en/enterprising-ideas/. ج) إيجاد جهات تنسيق في البلدان يمكنها أن تقدم إلى النساء المخترعات والمبتكرات	

	خدمات الدعم المتعلقة بالملكية الفكرية أو أن تمكنهن من الحصول عليها. حدد كل بلد جهة تنسيق يمكنها تقديم هذه الخدمات أو على الأقل توجيه المخترعات إلى الخدمات الموجودة في البلد. وكانت جهة التنسيق في أوغندا والمكسيك وباكستان هي مكتب الملكية الفكرية، أما في عُمان فكانت جهة التنسيق هي جامعة السلطان قابوس. وحُدِّدت في التقييمات الوطنية الموارِدُ المتاحةُ في البلد لكي تكون جهة التنسيق على علم بكل ما هو متاح في البلد. وشمل ذلك معلومات عن المُوجِّهين المحتملين ومقدمي الدعم القانوني. د) إنشاء شبكة من النساء المخترعات ورائدات الأعمال أو توسيع نطاق تلك الشبكة، وتنظيم فعاليات تسمح للمخترعات والمبتكرات بالتعارف والتواصل. تسببت جائحة كوفيد-19 في انعدام أي فرصة لتنظيم فعاليات التعارف والتواصل، ولكن بُذل جهد خلال برنامج التوجيه عبر الإنترنت لإنشاء غرف افتراضية تلتقي فيها مُشارِكات من بلدان مختلفة لإجراء مناقشات جماعية حتى يتمكنّ من التعارف ويدركن أنهن لسن وحدهن في المشاكل التي قد يواجهونها. هـ) إتاحة فرص الحصول على توجيه أو توسيع نطاق تلك الفرص. إضافة إلى تحديد الموجهين المحليين المحتملين في عملية التقييم، نُفِّذ برنامج توجيهي دولي في الفترة من نوفمبر 2021 إلى فبراير 2022، حيث مُنحت المخترعات المُشاركات في هذا المشروع فرصة للعمل مع مجموعة من الموجهين الدوليين لمساعدتهن في جهودهن الرامية إلى طرح اختراعاتهن في الأسواق. وقد استُعين بخبراء دوليين في الملكية الفكرية من مكاتب المحاماة والشركات وحاضنات الشركات الناشئة ليقدموا دعما توجيهيا تطوعيا. وضم البرنامج 30 مُوجِّها و30 مُتلقية للتوجيه من أربعة قطاعات: الصحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والزراعة، والهندسة الميكانيكية. وأُتيحت خلال البرنامج فرصٌ للمشاركات في كل بلد للقاء بعضهن ولقاء فريق الويبو. ووُضِعت منهجية تتضمن مجموعة شاملة من المواد، ويمكن أن تُتَّخذ هذه المنهجية أساسا لتعميم هذا البرنامج داخل الويبو في نهاية تنفيذ المشروع، إذا كان ذلك مناسبا. ولمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على: https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=571474 و) إتاحة إمكانية الحصول على دعم قانوني أو توسيع نطاق ذلك. كفاءات مُعزّزة لإمداد النساء بخدمات الدعم اللازمة في مجال الملكية الفكرية. • حدَّد التقييمُ مقدمي الدعم القانوني الذين سيكونون على استعداد لتقديم الدعم القانوني مجانا أو بأسعار مخفضة. قدم ثلاثة من البلدان الأربعة المستفيدة إلى المسؤول عن المشروع تقريرا ختاميا عما قاموا به في إطار المشروع.
الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة	"1" بدأ المشروع في يناير 2019، وركز في معظم العام على القيام بالأعمال ذات الطابع التأسيسي الأكبر، ومنها التقييمات الوطنية والدراسات العالمية والدليل. وللأسف حلت جائحة كوفيد-19 في الوقت الذي كان من المقرر أن ينتقل فيه المشروع إلى مرحلة ذا طابع وطني أكبر، فتحولت جميع الأنشطة إلى التنفيذ عبر الإنترنت. وكان لذلك تأثير عميق على الإقبال على المشروع وطاقته وتقدُّمه. وكان من الصعب للغاية إثارة الاهتمام والحماس للمشروع في البلدان المستفيدة من دون التفاعل الفعلي مع الموجودين في الميدان، على عكس أولئك الموجودين في جنيف. وبقدر ما علمتنا الجائحة أنه يمكن إنجاز العديد من الأمور بفعالية عبر الإنترنت، فقد أظهرت لنا أيضا أن بعض الأمور لا يمكن فيها لأي شيء أن يحل محل التواصل البشري، وكان ذلك أحد الدروس المهمة المستفادة. "2" كثير من مكاتب الملكية الفكرية، ولا سيما في البلدان النامية، تفتقر إلى الموارد،

	وتتعرض لضغوط شديدة لأداء مهمتها الأساسية المتمثلة في تقديم خدمات تسجيل الملكية الفكرية. ولذلك يلزم القيام بكثير من الأعمال للوصول إلى المستفيدين المحتملين بغض النظر عن جنسهم. ورغم أن البلدان الرائدة بذلت جهدا للوفاء بالتزاماتها في المشروع للوصول إلى المخترعات وتيسير حصولهن على الخدمات، كان من الواضح أنه سيلزم بذل هذا الجهد وأكثر منه من جميع الأطراف المعنية، وأن الوصول إلى النساء فقط يكاد يعتبر ترفا لا يسعهم تحمله. والدرس المستفاد في هذا الصدد هو أن المشروع وإن كان قد نجح في تسليط الأضواء على قضية النوع الاجتماعي، كان يجب الحفاظ على تحقيق توازن دقيق بين تخصيص الموارد لتكون أكثر شمولا وفي الوقت نفسه ضمان ألا يكون ذلك على حساب تنفيذ برنامجهم بوجه عام. "3" من الدروس المستفادة الأخرى أنه من الأهمية بمكان ضمان تنسيق مقترحات المشاريع القادمة من جنيف تنسيقا تاما مع المستفيدين الفعليين في البلدان وضمان دعم هؤلاء المستفيدين لها. أيْ أن مفتاح نجاح المشروع يكمن في التحليل المستفيض للأطراف المعنية وإشراكها في تصميم المشروع، وكذلك في مرحلة طلب المشروع. وسيضمن ذلك أن تكون مخرجات المشروع ونواتجه وافية بالغرض ومُلبية لاحتياجات المستفيدين وأولوياتهم. ومن المهم أيضا ضمان تضييق الفجوة التي تحدث أحيانا بين مَنْ يقدمون مقترح مشروع ويتفاوضون بشأنه في جنيف والمستفيدين منه في نهاية المطاف. "4" ينبغي اختيار البلدان المستفيدة بناء على معايير صارمة، ولا بد من إشراك البلدان في اتخاذ القرارات المتعلقة بخطة تنفيذ المشروع فيها لضمان تبنيها للمشروع. "5" علاوة على ذلك، ينبغي للبلدان المستفيدة أن تضمن أيضا تخصيص موارد معينة، من أجل الحفاظ على استدامة نتائج المشروع. وذلك، على سبيل المثال، من خلال تعيين جهة تنسيق وطنية أو فريق وطني للتنسيق والمشاركة في تنفيذ المشروع على أرض الواقع، ومن ثمَّ التعلم واكتساب القدرة على مواصلة هذه التجربة. ولا يقل عن ذلك أهميةً التخطيطُ ومناقشة استراتيجية استدامة مخرجات المشروع ونتائجه مع كل بلد مستفيد، منذ بداية تنفيذ المشروع. "6" من المهم كذلك ألا تحقق المشاريع الفوائد المتوقعة للبلدان المشاركة فيها فحسب، بل من المهم أيضا أن تثري وتعزز وتعمق برامج العمل الخاصة بوحدات العمل المعنية المسؤولة عن إدارة هذه المشاريع. ولذلك ينبغي دمج المشاريع دمجا سلسا في محفظة عمل الوحدة المستفيدة، وإتاحة الفرصة لإثراء من ينفذونها. ولكن إذا كان المشروع يتجاوز نطاق ومسؤوليات الوحدة التي تديره، فمن المحتمل ألا يسهم المشروع في أداء رسالة تلك الوحدة. وفي هذه الحالة، لن يستفيد المشروع من خبرة الوحدة المعنية ومعارفها، مما يؤدي إلى إدارة المشروع خارج برنامج العمل العادي للوحدة التي تديره. ولذلك ينبغي بذل جهود لكي تعود المشاريع بالنفع على المستفيدين والمنفذين معا. "7" مهما قلنا لن نكون مبالغين في تأثير الجائحة على تنفيذ المشروع. فقد أصبح التفاعل المنشود وجها لوجه مع البلدان الرائدة مستحيلا. وعُقدت عبر الإنترنت اجتماعات تقديم التقرير، التي عادة ما تكون فرصة للتفاعل الكامل مع البلدان الرائدة. وكذلك نُفِّذ البرنامج التدريبي عبر الإنترنت ولجميع البلدان معا (وهنا كانت لبيئة الإنترنت بعض المزايا، فقد تمكن مزيد من المشاركين من الانضمام). وكانت مساوئ عقد هذه الاجتماعات عبر الإنترنت أنه لم يوفر أي فرص للتفاعل وجهًا لوجه بين المسؤول عن المشروع والبلدان الرائدة، وهو ما أضرَّ، بل ربما أبطل، زخم المشروع والإقبال عليه. "8" أخيرا، كانت رؤية المشروع الأصلية تتمثل في أن تكون جهات التنسيق الوطنية من المنظمات أو المؤسسات النسائية التي يُركِّز عملها على المخترعات ورائدات الأعمال وما شابه ذلك، وأن يجري إمداد هذه الجهات بالمعارف والمهارات المتعلقة بالملكية

	الفكرية، كما أشير سابقا. والسبب في ذلك هو أنه كان من الأسهل والأقرب للبداهة تقديم معارف الملكية الفكرية إلى النساء في بيئة يحصلن فيها بالفعل على الدعم. في حين أنه عندما يكون مكتب الملكية الفكرية هو الجهة المعنية بتنسيق هذه المشاريع، ينقلب الأمر، ومن أجل حث مزيد من النساء على الانتفاع بالملكية الفكرية، يحتاج مكتب الملكية الفكرية إلى إيجاد وسائل تجذب النساء إلى استخدام خدماته، وهو أمر يصعب القيام به. كما أن قرار البلدان بإسناد هذه المسؤولية إلى مكتب الملكية الفكرية أدى إلى تقليل الحاجة تنمية مهارات جهات التنسيق في مجال الملكية الفكرية كما كان متوقعا في الأصل.
المخاطر والتخفيف من حدتها	واجهنا الخطرين التاليين، المحددين في وثيقة المشروع، أثناء تنفيذ المشروع، وجرى التعامل معهما من خلال الاستراتيجيات المُكيَّفة للتخفيف من حدة المخاطر: الخطر 1: التعاون المستمر مع السلطات الوطنية وجهات التنسيق أمر أساسي لتحديد مستوى الدعم المُقدم من البلدان الرائدة والاضطلاع بالأنشطة على نحو سلس وتنفيذ المشروع في الوقت المناسب. تدبير التخفيف 1: تخفيفاً للمخاطر، أجرى المسؤول عن المشروع مشاورات دقيقة والتمس مشاركة الشركاء المحليين التامة في تنفيذ الأنشطة. ولكن كان للجائحة تأثير سلبي على ذلك، كما ذُكر في التقرير. الخطر 2: قد تحول الظروف السائدة في بلد رائد مختار دون تنفيذ المشروع. تدبير التخفيف 2: ينبغي الاستمرار في إجراء المناقشات اللازمة. وإذا تعثّرت تلك المناقشات، يجوز تعليق المشروع أو إرجاء تنفيذه في البلد. ولبعض الأسباب المذكورة أعلاه، هناك خطر على استدامة المشروع، وهو على وجه التحديد أنه سيكون من الصعب استدامة التركيز على النساء المخترعات والدعم الذي سيقدم لهن. وللتخفيف من حدة هذا الخطر، يمكن أن تنظر الويبو، وكذلك الحكومات الوطنية، في البحث عن طرق للاعتراف بمَنْ يبذلون جهدًا لدعم المخترعات وتقديرهم لتحفيزهم على الاستمرار في ذلك، وإيجاد خدمة أكثر استدامة.
معدل تنفيذ المشروع	كان معدل استخدام الميزانية في نهاية تنفيذ المشروع 65 %[1]
التقارير السابقة	ترد التقارير السابقة في المرفق الثاني للوثيقة CDIP/24/2، والمرفق الأول للوثيقة CDIP/26/2، والمرفق الثالث للوثيقة CDIP/29/2.
المتابعة والنشر	يمكن، على سبيل المتابعة، أن تنظر الويبو ودولها الأعضاء في الاستفادة من المعارف والموارد التي جرى إعدادها في إطار هذا المشروع، وأن تتعاون مع جهات التنسيق التي حُدِّدت لإعداد برنامج للدعم المُوجَّه من أجل مساعدتها على تقديم الخدمات المتعلقة بالملكية الفكرية إلى النساء المخترعات. وفي هذا الصدد، يمكن أن تنظر البلدان الرائدة في تطويع دليل "تحويل الأفكار إلى مشاريع تجارية" الذي وُضِع في إطار هذا المشروع ليتناسب مع سياقها المحلي. وقد يشمل التطويع إدراج أمثلة محلية ودراسات حالة عن مخترعات محليات. ويمكن استكمال ذلك بأي أدوات ومواد أخرى من أدوات الويبو وموادها ذات صلة. وبناء على ذلك، يمكن تنظيم تدريب تكميلي لجهات التنسيق

[1] معدل استخدام الميزانية منخفض لأن كثيرا من أنشطة المشروع كان لا بد من إعادة تكييفها بسبب التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وتحققت جميع نتائج المشروع المتوقعة في وثيقة المشروع، كما هو موضح في هذا التقرير.

	والنساء المخترعات. ويمكن أن يتمثل أحد أوجه المتابعة الأخرى في تكرار برنامج التوجيه الذي جرى تجريبه، إذا كانت المنهجية متاحة وبالتالي قابلة للتكرار. ويمكن تنفيذ المشروع بعد إدخال التغييرات اللازمة للبلدان الأخرى التي قد تكون مهتمة بالأمر. ويرد مزيد من التفاصيل بشأن استراتيجيات النشر الممكنة في مذكرة النشر المتاحة في العنوان الآتي: https://dacatalogue.wipo.int/projects/DA_1_10_12_23_25_31_40_01

التقييم الذاتي للمشروع

مفتاح الرموز والعلامات المستخدمة في نظام إشارات السير

****	***	**	لا تقدم	لا تقييم
أنجز بالكامل	أحرز تقدم كبير	أحرز بعض التقدم	لم يُحرز أي تقدم	لم يُقيّم بعدُ/ توقف

مخرجات المشروع[4] (النتيجة المرتقبة)	مؤشرات الإنجاز الناجح (مؤشرات المخرجات)	بيانات الأداء	إشارات السير
1. فهم أفضل لحجم ونطاق المشاكل التي تواجهها النساء المخترعات والمبتكرات، والحلول الممكنة التي تم التوصل إليها.	أولا. إجراء استعراض للمؤلفات الحالية المتعلقة بوضع النساء المخترعات والمبتكرات ورائدات الأعمال.	أُنجز	****
	ثانيا. إعداد فهرس بأفضل الممارسات، والنماذج، وأمثلة على البرامج والمبادرات الرامية إلى دعم نفاذ المخترعات والمبتكرات إلى نظام الملكية الفكرية أو انتفاعهن به.	أُنجز	****
	ثالثا. جمع مجموعة من القصص الفردية لمخترعات ومبتكرات تعرض تجاربهن في حماية نتائج اختراعاتهن وابتكاراتهن وطرحها في السوق.	اكتمل	****
2. وُضِع أساس مرجعي وطني في أربعة بلدان مشاركة	أولا. تقديم أربعة تقارير وطنية عن الحالة (تقرير واحد في كل بلد من البلدان الرائدة)، وتحديد التحديات والعقبات التي تواجهها النساء في الوصول إلى نظام الملكية الفكرية واستخدامه.	أُنجز	****
	ثانيا. تحديد جهة تنسيق في كل بلد من البلدان الرائدة الأربعة، إلى جانب قائمة بالأطراف المعنية والمؤسسات والمنظمات ذات الصلة والأفراد النشطين في المجال.	حُدِّدت	****
3. زيادة وعي أصحاب المصلحة بالدور الذي يؤديه نظام الملكية الفكرية في حماية اختراعاتهم وتسويقها	تنظيم أربع فعاليات، مثل المؤتمرات أو اجتماعات الموائد المستديرة أو الحلقات الدراسية أو مجموعات الإنترنت، في البلدان الرائدة (واحدة في كل بلد).	نُظِّم برنامج تدريبي جماعي لمخترعات من ثلاثة من البلدان الرائدة الأربعة. لم تطلب المكسيك هذا البرنامج التدريبي.	****
4. إعداد مواد لتدريب المخترعات والمبتكرات	أولا. تقديم دليل بشأن قضايا الملكية الفكرية المتعلقة بطرح منتج محمي	نُشر الدليل. وإضافة إلى ذلك، أُعِدَّ مخطط معلومات مكمل للدليل ونُشر على الإنترنت.	****

	براءة في السوق أو بإنشاء شركة ناشئة أو بكلا الأمرين.		
	ثانيا. تقديم مواد عروض توضيحية لاستخدامها في حلقات العمل.	اكتمل	****
	ثالثا. إعداد مجموعة من المواد ذات الصلة المتوفرة في الويبو.	اكتمل	****
5. كفاءات مُعزّزة لإمداد النساء بخدمات الدعم اللازمة في مجال الملكية الفكرية	أولا. تحديد أربع مؤسسات/ مراكز/ منظمات (واحدة في كل بلد رائد) وتخصيص وحدة و/أو جهة تنسيق، لدعم المخترعات والمبتكرات.	حُدِّدت.	****
	ثانيا. الانتهاء من أربعة برامج تدريبية (برنامج في كل بلد رائد) في المراكز المحدّدة.	لم يصل المشروع في وقت إغلاقه إلى مستوى النضج والاستعداد اللازمين للاضطلاع بالبرامج التدريبية المتوخاة، وذلك لعدة أسباب ناتجة في الغالب عن الوضع الذي فرضته الجائحة العالمية. وتوجد حاجة إلى مزيد من المشاركة المباشرة مع كل بلد، وينبغي الاضطلاع بمزيد من الأعمال التمهيدية، مثل توطين المواد. ولذلك يُقترح تنفيذ التدريبات المتوخاة في المخرج الخامس في إطار المتابعة، على النحو المذكور أعلاه. ويخضع ذلك لموافقة لجنة التنمية.	***
6. تكوين شبكة تضمّ أبرز المخترعات ورائدات الأعمال في البلدان المختارة؛ وفريق أساسي مُحدّد في الشبكة يقوم أعضاؤه بالتوجيه.	إعداد قائمة بأبرز المخترعات والمبتكرات ورائدات الأعمال في كل بلد من البلدان الأربعة الرائدة، وتحديد فريق أساسي من هذه القائمة على استعداد لتقديم التوجيه.	حدَّد كل بلد من البلدان الرائدة المُوجِّهات المحتملات. وإضافة إلى ذلك، نُفِّذ برنامج توجيهي دولي تجريبي وشاركت فيه مبتكرات ورائدات أعمال من أوغندا وباكستان وعُمان بصفتهن مُوجِّهات. وفي المكسيك، أفاد معهد الملكية الصناعية بأنه وضع قائمة بالمُوجِّهات، ويجري تحديث هذه القائمة كل ستة أشهر. وسُجِّلت 100 مُوجِّهة في الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2021. وقدمت أوغندا قائمة تضم 24 مُوجِّهةً. ووضعت باكستان قائمة تضم 11 مُوجِّهة.	****
7. شبكة تضمّ أبرز المحامين الذين وافقوا على تقديم خدمات الدعم القانوني مجانا في البلدان المختارة.	إعداد قائمة بالمحامين المستعدين لتقديم الدعم القانوني في كل بلد من البلدان الرائدة.	في المكسيك، تشمل قائمة المُوجِّهات التوجيه والمشورة القانونيين. حددت باكستان 11 ممارسا قانونيا على استعداد لتقديم مساعدة مجانية للمخترعات.	***

		قدمت أوغندا قائمة تضم 19 ممارسا قانونيا على استعداد لتقديم الدعم القانوني. لم تقدم عُمان أي بيانات.	
8. مجموعة أدوات مُعدة يمكن استخدامها لتنفيذ مشروع مماثل في بلدان أخرى.	نشر مجموعة أدوات تشمل المنهجية المُتّبعة في تنفيذ المشروع، والدروس المستفادة، والمواد المُعدة في أثناء تنفيذ المشروع.	اكتمل	****

[نهاية المرفق والوثيقة]